منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الدليل المرافق

دليل لتحسين حوكمة النظم العقارية الرعوية في موريتانيا

أداة لتعزيز
الحوكمة العقارية
المحلية

دليل لتحسين حوكمة النظم العقارية الرعوية في موريتانيا

هذا الدليل التوضيحي المبين بالصور هو ثمرة مسار تشاركي شامل لتعزيز قدرات اللجان الجهوية للانتجاع التي ضمت أكثر من تسعين مشاركا (منمون ورعاة وإدارات مركزية ومجالس جهوية وهيئات فنية جهوية ولامركزية تابعة لمختلف القطاعات الوزارية الأساسية ومنظمات غير حكومية على مستوى الولايات الرعوية)

هذه اللقاءات المنظمة من 17 إلى 23 مارس/آذار 2021 على مستوى ولايات لعصابة والحوضين مكنت الفاعلين الحاضرين وارتباطا بحوكمة الاراضي الرعوية من تبادل الأفكار ميدانيا حول المعارف المتعلقة بالوضعية المحلية فى موريتانيا، ومن التآلف مع التوجيهات الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة في إطار حوكمة مسؤولة للنظم العقارية المنظمة للأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والدليل الفني: (تحسين حوكمة الأراضي الرعوية).

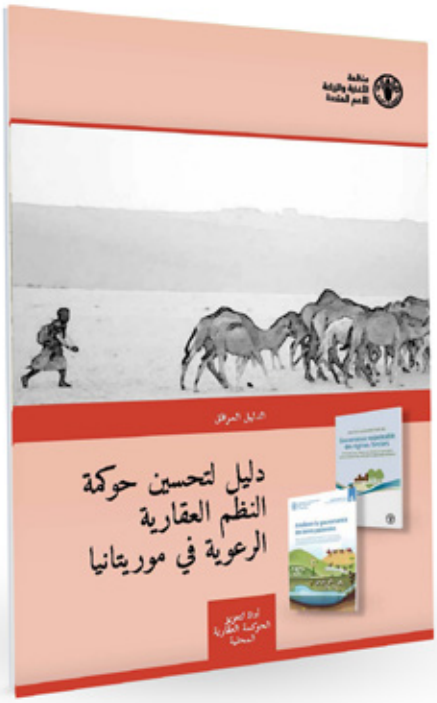

تعريف بالدليل: ما هو الدليل الفني لتحسين حوكمة الأراضي الرعوية؟

هذا الدليل يقدم البراهين ويعطى التوجيهات ويتناول مجلات الاعمال التطبيقية التي تهدف إلى تأمين وتحسين حوكمة النظم العقارية والرعوية، المستوحاة من التوجيهات الطوعية التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمية سنة 2012 والتي وضعت حيز التنفيذ منذ ذلك الوقت في أكثر من 50 بلدا من بينها موريتانيا.

* تم إعداد هذه الطبعة بفضل الدعم الفني لمنظمة الأغذية والزراعة.

مبادئ وضع حوكمة النظم العقارية تبعا للتوجيهات الطوعية:

1

احترام الكرامة والعزة البشرية

2

عدم التمييز

3و4

المساواة والإنصاف والعدالة بين الجنسين

5

مقاربة مندمجة شمولية

6

التشاور والمشاركة

7

دولة القانون

8

الشفافية

9

المسئولية

10

تحسين المحتوى

دليل لتحسين حوكمة النظم العقارية الرعوية في موريتانيا

المشاكل الرئيسية لحوكمة الموارد الرعوية

ان تدهور وانحسار الفضاءات الرعوية والنفاذ المحدود إلى الموارد المائية وغياب تسيير مسؤول للفضاءات الرعوية يحد بصفة واضحة توافقية، من استفادة المنمين والرعاة من المناطق المخصصة حصريا لهم، كما أن غياب ممرات انتجاع محددة ميدانيا يغذى دوامة صراعات بين المنمين وغيرهم من مستخدمي الموارد الطبيعية.

فى بعض قرى المناطق الواقعة فى مناطق استقبال وعبور المنمين والرعاة، يقوم بعض المستثمرين الخصوصيين الذين يتوفرون على إمكانيات اقتصادية معتبرة بتسييج مناطق كبيرة وغنية الأعشاب الرعوية و من إقامة بني تحتية مائية موجهة لإستخدامهم الحصري.

هذه الوضعية تفاقمت بفعل ندرة وقلة المراعى فى الشمال وانعدام المياه في المناطق الرعوية الجنوبية من ولايات لعصابة والحوض الغربى والحوض الشرقى التى تقع في حيز بدون مياه جوفية كما إن حفر نقاط مياه تقليدية والرعي في الفضاءات الحيوية للقرى يضخم من أخطار نشوب الصراعات ويزيد من توجه التجمعات المستقرة نحو غلق المناطق الرعوية القريبة منها.

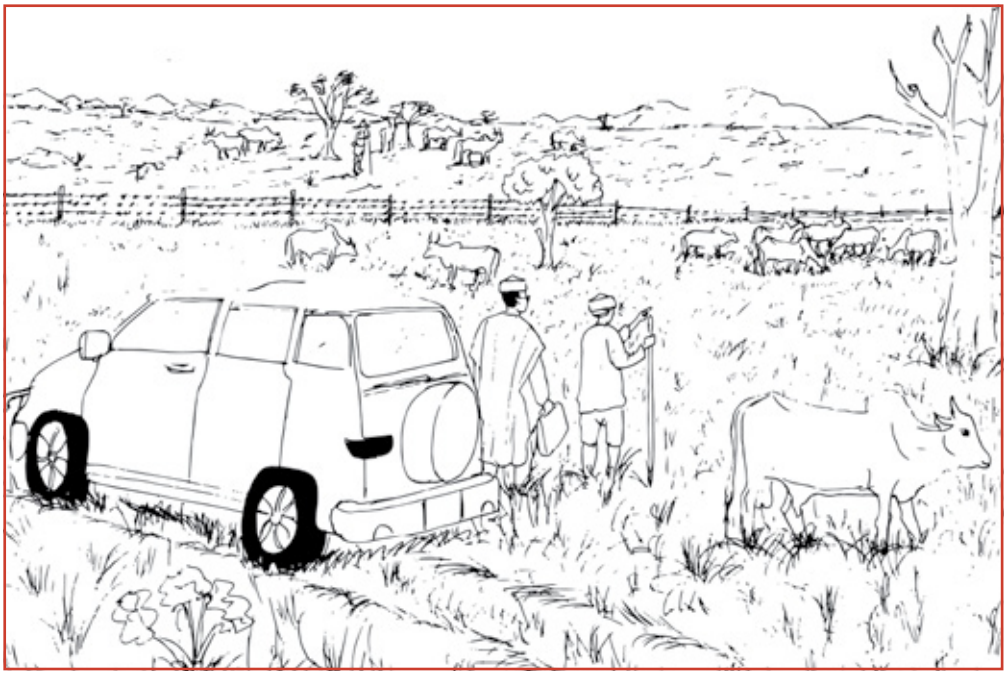

خوصصة الموارد الطبيعية:

في بعض مناطق موريتانيا، تمثل الخوصصة اشكالية أساسية لموارد الرعوية المستثمرون الذين تتوفرعلى الموارد الإقتصادية والوسائل يقومون بتسييج مساحات كبيرة غنية بالمراعى مما يمنع الآخرين من النفاذ إليها لرعى مواشيهم.

زراعة الممرات الرعوية:

تعتبر الزراعات الجوالة وغياب الإجراءات الواضحة التي تحظر زراعة الممرات المخصصة لمرور المنتجعين ونفاذهم إلى نقاط المياه والمراعى تشكل عائقا حقيقيا إمام التسيير المسئول للأراضي الرعوية.

تنتشر في المناطق الزراعية الرعوية والرعوية الفضاءات والمناطق الرعوية المسيجة والمستصلحة والمعدة لإقامة حقول جديدة ومعروفة.

زراعة الفضاءات الرعوية واستغلالها:

في المناطق الزراعية والرعوية يعمد المزارعون إلى أقامة حقولهم بصفة متفرقة ودون تفاوض مسبق مع غيرهم من مستخدمي الموارد الطبيعية. إن رقابة هذا التوجه من طرف المصالح الفنية والإدارة المحلية ضئيل اومنعدم.

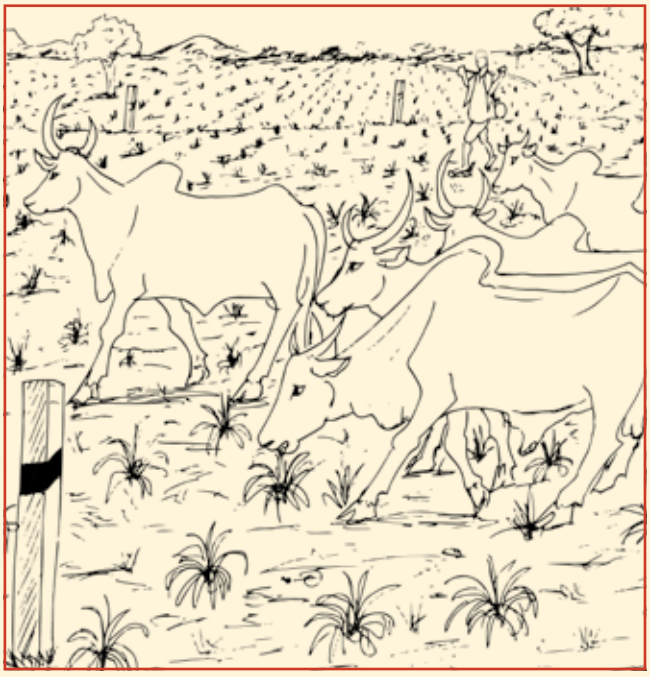

دليل لتحسين حوكمة النظم العقارية الرعوية في موريتانيا

النزاعات بين مستخدمي الموارد الطبيعية:

إن النزاعات بين مختلف مستخدمى الموارد الطبيعية هي نتيجة طبيعية للمشكلات السالفة الذكر. ومن أكثرها انتشار نلاحظ النزاعات بين المنمين والمزارعين حول المناطق الزراعية وحول الفضاءات الحيوية للتجمعات الحضرية وحول المناطق الخصوصية من الإقتطاعات الريفية، وحول نقاط المياه وحتى بين المنمين أنفسهم خاصة على مستوى الآبار ونقاط الماء الرعوية.

ينشأ الصراع عادة بين شخصين اثنين على سبيل المثل: مزارع ومنمى.

يمكن إن يتمدد ويتسع النزاع لشمل أشخاص آخرين وأعضاء من المجموعة إذا لم يتم التحكم فيه.

وبدون حوكمة شمولية تشاركية ومسئولة للأراضي الرعوية تنشب الصراعات في أى لحظة مما يضر بنظم الإنتاج الغذائي وبالسلم المجتمعي وبرفاهية الكل.

السياق المؤسسى:

ان عدم احترام حقوق المنمين وغيابهم على مستوى المؤسسات الرسمية المكلفة بإعداد وصياغة سياسات الحوكمة الجيدة للموارد الطبيعية وغياب فضاء للحوار الشمولي حول مختلف الإشكالية الرعوية وغياب رؤية على مستوى الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، يشكل واقعا يحد من إقامة حوكمة مسئولة للفضاءات الرعوية.

هذه الوضعية تفاقمت بفعل التغيرات المناخية خاصة منها فترات الجفاف المتكررة التي كانت عنها أثار وخيمة تمثل فى نقص المياه لسقى المواشي أو ندرة الموارد الرعوية.

اجتماع الإدارة بدون حضور المنمين

إجتماع قروى بدون مشاركة المنمين

حلول لعلاج النزاعات والصراعات والوقاية منها

ان الدليل الفني مستوحى من الخطوط التوجيهية الطوعية بشان الحوكمة المسئولة لحيازة الأراضي الرعوية ومصائد الأسماك والغابات لمنظمة الأغذية والزراعة يشكل براهين ويقدم توجيهات ومجالات عمل تهدف الي تأمين النظم الرعوية والرفع من مستوى حوكمتها.

مجالات العمل:

1 تنمية مسار اتخاذ القرارات الشفافة:

الهدف مجال العمل هذا هو وضع الشروط التي تمكن من عقد اتفاق توافقي حول المسائل المتعلقة بالرعى.

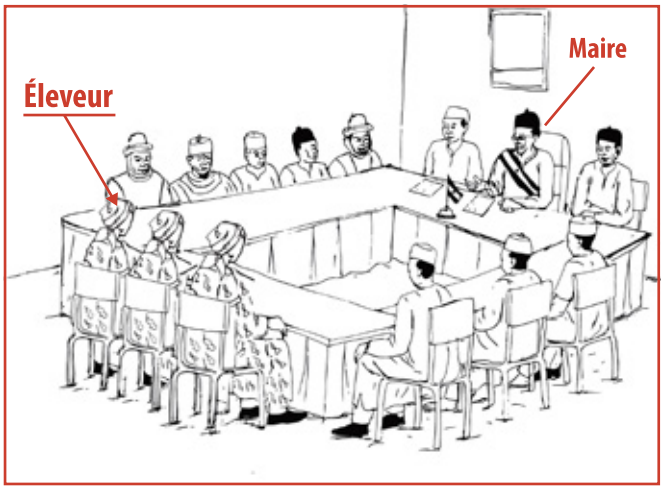

يجب ان يتم اختيار ممثلين شرعيين من مجموعات المنمين.

دورهم هو تمثيل المنمين لدى الهيئات والمؤسسات وعرض الخلاصات والتوصيات على المنمين خلال إجتماعاتهم.

2 ضمان مشاركة مفتوحة منصفة ،شفافة في المشاورات والمفاوضات:

الهدف المرسوم لمجال العمل هذا هو ضمان مشاركة مفتوحة للجميع بهدف إشراك المنمين بصف أكثر فاعلية اقوي تمكنهم من (أ) ممارسة مسؤولية اكبر على أراضيهم (ب) التأثير على مسار اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الأراضي و(ج) حل المشاكل عن طريق م حلول مشروعية مناسبة وموائمة.

اجتماع لحكماء القرية مع مشاركة المنمين والمنتجعين.

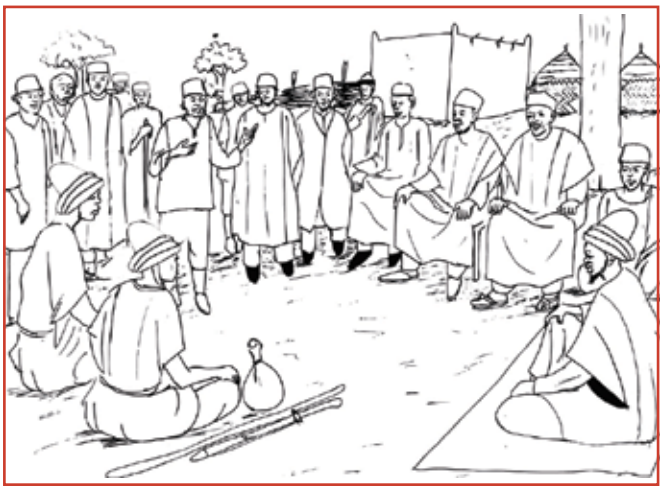

مساهمة نشطة ومشاركة للمنمين خلال اجتماعات القرويين.

3 الاعتراف بالمعارف التقليدية المحلية لضمان التنوع الثقافي واللأيكولوجى والمرونة:

الهدف من مجال العمل هذا هو تعزيز وتشجيع الحكومات والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين على الاعتراف أن المعارف التقليدية المحلية والأهلية هى عنصر هام في التفاعلات البيئية والاجتماعية المتعلقة بترقية الرعي المستدام.

مربي يقود قطيع غنمه بعيدا عن مناطق الإنتاج عقب القرارات التي تم اتخاذها بطريقة جماعية على مستوى القرية.

دليل لتحسين حوكمة النظم العقارية الرعوية في موريتانيا

4 الاعتراف بالنظم العرفية وتعزيز انسجامها مع النظم القانونية:

الهدف من مجال العمل هذاه و توجيه ودعم مختلف الفاعلين إلى الإعتراف بالنظم العقارية الرعوية المعتادة بتعزيز الانسجام بينها وبين النظم التشريعية. في الحالة الموريتانية تقوم هذه المبادئ العرفية الأساسية الإشراكية على الشريعة الإسلامية التى تعطى حق النفاذ الحر للجميع إلى الكلأ والماء والحطب بوصفها مبادئ أساسية للوقاية من النزاعات المتعلقة بالموارد المائية أو الغطاء النباتي.

كما أنها تحكم حق النفاذ الى حريم القرى وتحدد فضاءاتها الحيوية وتنظم طرق إقامة ومرور المنمين والمنتجعين وعبورهم لتلك الممرات وهى مبنية على مبادئ مثل : المبيت ثلاث ليال والمسؤولية المتبادلة والتعاضيدية المشتركة بين المنمى والمزارع وتتناول حقوق حيازة الاحتياطات العقارية والرعوية, وأخيرا يجب أن نذكر بان القوانين الوطنية تعترف بالمقاربة العرفية التي تؤسس لحل وتسيير النزاعات على أساس عنصرالتهدئة ، الوساطة والتحكيم من لدن الحكماء من مختلف المجموعات.

مصالحة بين منمى ومزارع لدى رئيس القرية محاطا بمعاونيه المقربين.

5 تعزيزامكانات المنظمات المحلية والشبكات الاجتماعية والفضاء المؤسسي الذى يعملون فيه:

الهدف من مجال العمل هذا هو تحسين الفرص والرفع من مستوى الحوكمة الرعوية لدى الهيئات الرعوية عن طريق تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الفرص المتاحة.

خلال جمعية عامة على مستوى البلدية، يوضح رئيس البلدية الخطوط الكبرى للقانون الرعوي و"الدليل رقم 6: تحسين الأراضي الرعوية" قصد تحقيق انتاجا مخفف ومحافظ على البيئة وحقوق الرعاة والمربين على حد سواء.

6 تفادى تسيير النزاعات:

بما أن معظم الصراعات المنتشرة في المناطق الرعوية من البلد مرتبطة بالنفاذ إلى الموارد الرعوية، فالهدف من مجال العمل هذا هو (i) تفادى الصراعات (ii) تسيير الصراعات (iii) تعزيز التعاون والتنسيق بين المستخدمين، وبين المصالح العمومية والمنمين.

ويمكن أن يتم تفادى معظم النزاعات بسهولة عن طريق التأكد من أن السياسات العقارية وسياسات الإستصلاح الترابى تحترم الأدوات المقننة مثل دراسة تقييم الأثر حول الانتجاع كما هو محدد في المدونة الرعوية.

يجب إعادة "الجماعة" إلى مستوى القرية.

7 تشجيع التعلم التعاوني:

الهدف من مجال العمل هذا هو تنمية مختلف المعارف بين مختلف الفاعلين على كافة المستويات وبثها ونشرها بوصفها عنصرا ضروريا لحل المشاكل المعقدة وتحسين العلاقات والتعاون مما يسهم فى الوصول إلى حوكمة مسئولة للنظم العقارية الرعوية.

إطار في منظمة غير حكومية يبين للمربين كيفية تلقيح الأبقار.

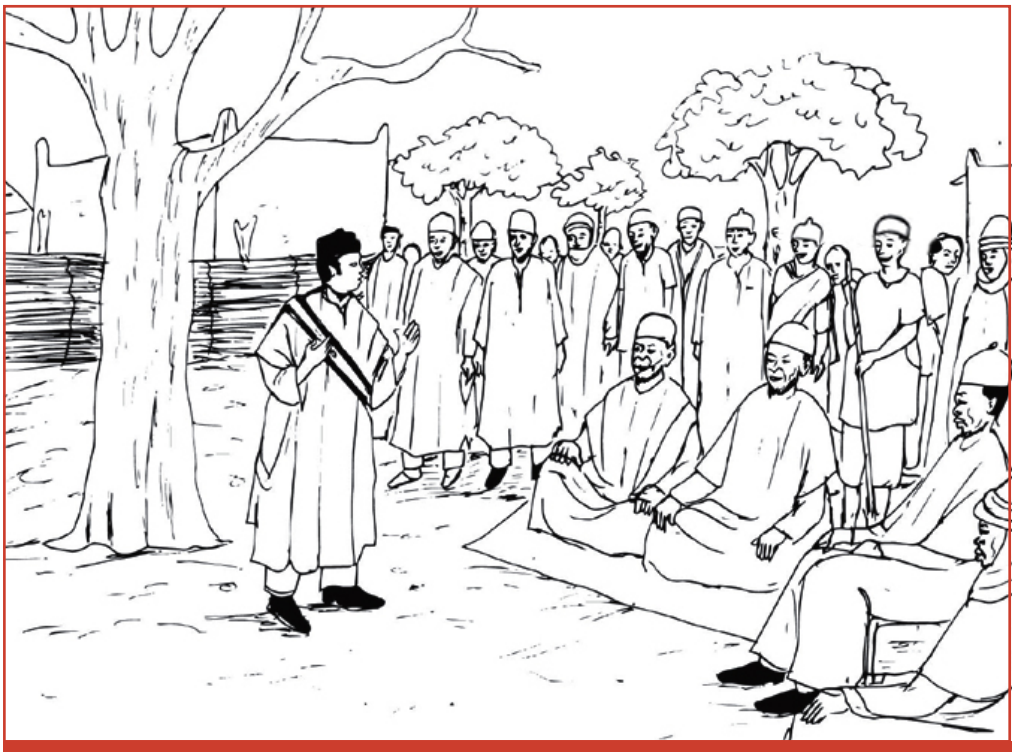

منتخب محلى ينعش جلسة تحسيسية حول اهمية التنمية الحيوانية

دليل لتحسين حوكمة النظم العقارية الرعوية في موريتانيا

دراسة حالة

إقامة لجان انتجاع فى موريتانيا :مقاربة ناجحة وناجعة في مجال الحوار متعدد الفاعلين أثبتت جدوائيتها فى الرفع من حوكمة المراعى وتحسين حوكمة الأراضي الرعوية.

الاجتماعات ضمت مختلف اصناف الفاعلين وكان لها طابع تشاركى

من اجل الاستجابة لمختلف تحديات ورهانات حوكمة الفضاءات والمقدرات الرعوية ساهم المشروع المسمى (استغلال الآليات الشاملة ومنتجات المعرفة) فى اقامة لجان جهوية انتجاعية فى ثلاث ولايات موريتانية هى: لعصابة والحوض الغربى والحوض الشرقى.

وتم إشراك الفاعلين المحليين في البلديات العشر المحاذية للحدود حسب كل ولاية في هذه المقاربة التشاركية الخاصة بوضع لجان الانتجاع هذه واختيارها. وتتشكل هذه اللجان من ثلاثين شخصا تضم النساء والشباب وستكون هذه اللجان نواة اساسية لترقية المعارف وتعزيز قدرات وكفاءات الفاعلين المحليين والمساهمة في ايجاد حلول سلمية مناسبة للصراعات المرتبطة بالانتجاع المحلى والعابر للحدود.

كما ساهم المشروع فى ضمان المشاركة الشاملة والعادلة والمنصفة والشفافة فى مختلف الاستشارات والمفاوضات المستقبلية حول حوكمة حيازة الأراضي الرعوية وفضاءاتها فى افق الإصلاح العقارى المرتقب ان يعد فى البلد والذي بدأ مساره بالفعل.

لأول مرة فى البلد يتم القيام بالتشاورالشامل حول حوكمة الأراضى الرعوية بصفة مرتبطة بالتوجهات الطوعية ويتم تنفيذها ميدانيا فى المناطق الرعوية.

والأليات متعددة الفاعلين تضمن المشاركة الفاعلة والشاملة والتشاركية العادلة والشفافة فى مختلف االإستشارات والمفاوضات المستقبلية حول حوكمة الفضاءات الرعوية فى افق الإصلاح العقاري فى البلد والذى انطلق مساره بالفعل.

شهادة:

يقول نائب رئيس المجلس الجهوي للتنمية فى الجوض الشرقي:

”نحن متأكدون أن اللجنة الجهوية للانتجاع ستكون فريدة من نوعها بل لا مثيل لها في هذ الجزء من البلد فهي أداة حقيقية ستمكننا من الحصول على انتجاع مطمئن وهادئ“

لقاء بين الشعوب المتنقلة والجماعة في قرية تقع في منطقة عبور قصد الوصول إلى إتفاق حول فترة المكوث في أراضي جماعية.

ملحق

مصادر المعلومات والوثائق الخاصة بالأطر الدولية والجهوية والوطنية المتعلقة بالنزاعات العقارية

الإصدارات التالية يمكن ان تعين وان يتم الإطلاع عليها للمزيد من المعلومات

المصادر الوطنية:

الداه ولد اخطور، 2004. *حقوق رجال المزن فى ملكية الاراضي (رجال السحب): الدليل الفنى لحكامة النظم العقارية*. وكالة التعاون الألماني.

الداه ولد اخطور، 2008. *منهجية دمج المنمين المنتجعين فى تسيير الموارد الطبيعية بصفة غير ممركزة*. وكالة التعاون الألماني.

الداه ولد اخطور، 2017. *دراسات حول الجوانب الإجتماعية للملكية العقارية الإعتيادية التقليدية للأراضى وتسيير النزاعات فى موريتانيا*، اللجنة الوطنية للإصلاح العقارى. البنك العالمي/ مكتب الدراسات وحدة الإرشاد والدعم والتنمية بموريتانيا.

ديوب، 2016. *التسيير الزراعي والعقاري في موريتانيا*. اللجنة الوطنية للإصلاح العقار. البنك العالمي.

صمبا، 2016. *دراسة حول الجوانب القانونية والتشريعية للتسيير العقارى فى موريتانيا*. اللجنة الوطنية للإصلاح العقارى. البنك العالمي.

القانون رقم 044-2000 المتضمن المدونة الرعوية فى موريتانيا بتاريخ (2000.07.26). متوفر على الرابط: http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/mau36325.pdf

القانون رقم 007-2017- بتاريخ 11 ابريل/نيسان 2017. متوفر على الرابط: http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/mli165599.pdf

المصادر الجهوية:

الاتفاقيات الموقعة بين مالي وموريتانيا فى مجال الإنتجاع العابر للحدود.

المصادر الدولية:

منظمة الأغذية والزراعة، 2017. *الأدلة الفنية لحوكة الحيازة 6، تحسين حوكمة الأراضي الرعوية*. روما، إيطاليا. متوفر على الرابط: http://www.fao.org/3/I5771ar/i5771ar.pdf.

منظمة الأغذية والزراعة، 2012. *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*. روما، إيطاليا. متوفر على الرابط: http://www.fao.org/3/i2801a/i2801a.pdf.

الدليل المرافق

دليل لتحسين حوكمة النظم العقارية الرعوية في موريتانيا

أداة لتعزيز الحوكمة العقارية المحلية

التجمع الوطنى للرابطات الرعوية
ص ب : 2012، انواكشوط، موريتانيا
بريد الكترونى: gnap415@gmail.com

منظمة الأغذية والزراعة
موقع المنظمة: www.fao.org/tenure/fr
بريد الكترونى: VG-Tenure@fao.org

CB5334AR/1/07.21

© FAO, 2021

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO